الفصل الثاني

الدولــة، الأمــن والتنميــة

أولاً: الدولة والموروث التاريخي

من الضروري قبل تحليل الديناميات العميقة التي تدفع نحو ظاهرة السلبية الاجتماعية التي يُبْديها المجتمع تجاه الدولة، فتؤثر بالغ التأثير في عملية تكوُّن السياسة والمجال السياسي، أو تَدْخُل في جملة العوائق التي تنتصب أمام تكوين الدولة. . .، أن نفكّر في دورِ الدولة السلبي تجاه نفسها، أي في سياساتها التي تفرض بها على نفسها قيوداً فَتَحْكُمُ عليها بالمراوحة عند نقطة الصفر من حركتها. لن نكرِّر هنا ما كتبناه في هذا الموضوع في الفصل السابق، وإنما سنركز بالأساس على مسؤولية نخب الدولة في تلك المراوحة: على تردُّدها، وعلى غياب رؤية سياسية واجتماعية لديها لبناء الدولة.

على الرغم من حال التأخر التي يرزح فيها الوطن العربي وتزيد من مستوى الفجوة التي تفصله عن العالم المعاصر وعن حركة التقدم وإيقاعها المتسارع في هذا العالم؛ وعلى الرغم من تعاظم حجم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تضغط على الحياة والاستقرار فيه، سيكون ضرباً من العدمية السياسية أن يقال إن الدولة لم تنهض بأي دورٍ تحديثي في البلاد العربية منذ الاستقلال، وإنها لا تعدو أن تكون استمراراً للدولة السلطانية مخلوطةً مع بعض أصباغ دولة الاحتلال[1]. إن الجيل الذي عاش العقود الخمسة الأخيرة

---

(١) يذهب عبد الله العروي عكس هذا الاتجاه حين يقول: «ليست الدولة الحديثة في البلاد العربية الإسلامية نسخة باهتة للدولة السلطانية. . . إنما هي نتيجة عمليتين مزدوجتين: عملية التطور ـ

على الأقل ـ حتى لا نتحدث عن الشيوخ ـ يستطيع أن يعاين الفروق بين أوضاع اليوم (على أوزارها) وبين أوضاع الأمس. والمؤشرات الكمية لحركة النموّ تقطع بذلك أيضاً. وسواء تعلّق الأمر بنشر التعليم وإدماج البوادي والأرياف في النظام الاقتصادي والاجتماعي، أو بتوسيع النظام الصحي والضمان الاجتماعي، أو بشق الطرق ومدّ شبكات المياه والكهرباء، أو بتحسين الزراعة وزيادة المنشآت الصناعية، أو بتنمية موارد الدولة، أو ببناء قوتها الدفاعية لحماية الأمن والسيادة، أو بتحسين مستوى المعيشة. . . إلخ، فإن مكتسبات عديدة تحققت في نصف قرنٍ الأخير بحيث لا تقبل الإنكار حتى وإن لم تكن في مستوى التوقع وانتظارات الرأي العام.

ينطبق هذا على الدول التي قامت فيها أنظمة راديكالية ونخب ثورية وعلى الدول التي قامت فيها أنظمة ونخب محافظة، مَنْ كان منها في حالة عداء ـ واشتباك ـ مع الغرب الإمبريالي ومَنْ كان منها في حالة وفاق أو تحالفٍ معه. لم تكن جميعُها على الدرجة ذاتِها من الإنجاز: كانت متفاوتة، بل كان التفاوتُ بينها أحياناً على درجة كبيرة. ولم يكن سببُه سياسيّاً دائماً، أي مرتبطاً بنوع النخبة السياسية الحاكمة ونمط توجهاتها وخياراتها، وإنما كان يعود ـ في الأعمّ الأغلب ـ إلى التفاوت بينها في الإمكانيات والموارد. وهو ما تبيَّن أكثر مع الطفرة النفطية وفوائض الأموال الناجمة عنها وما سمحت به من ممكنات غير مسبوقة في مجال التنمية.

غير أن هذا النمط من التحديث الذي أقدمت عليه النخب العربية، بتفاوُتٍ بينها في الإرادة وفي الحصيلة، ما كان يكفي كي تَقُومَ دولةٌ حديثة ومجتمعٌ حديث لأنه مسَّ الجوانب المادية الاقتصادية والخِدْمية ولم يتناول غيرها من البُنى السياسية والاجتماعية والثقافية. لا مِرّاءَ في أنه وفَّرَ بعضاً من أسس التقدُّم الاجتماعي، لكن ذلك لا يعني شيئاً إن بقيتِ البُنى السياسية والاجتماعية متكلّسة، تُعيد إنتاجَ نفسِها باستمرار وتطرح في كلّ أزمةٍ سياسية مشكلاتها التي لا تنتهي. لقد أتَتْ حصيلةُ ذلك التحديث المادي شوهاء وأحياناً كاريكاتورية: التعايش بين نظامٍ اجتماعي عشائري ـ مثلاً ـ وبين نمط اقتصادي

= الطبيعي الذي أورثها كثيراً من الأفكار والأنظمة وأنماط السلوك التقليدية، وعملية إصلاح غيرت شيئاً من التراتيب الإدارية العليا واستعارت من الخارج وسائل مستحدثة. . .». انظر: عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**، ط ٢ (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٣)، ص ١٢٩.

استهلاكي من النوع السائد في أكثر مجتمعات الغرب تطوُّراً! أو التعايش بين النظام الطائفي القروسطي وبين الأفكار السياسية الحديثة عن الحرية والمواطنة (وكأن المواطنة ليست هي تقويض الولاءات الطائفية)! وهكذا ظلت الحداثة تمسّ القشور كطلاءٍ خارجي لبناءٍ متهالك فيما بقي البناء قائماً على أساساتٍ تتآكل من فرط تَقَادُمِهَا مع الزمن وتَنَاقُصِ قدرتها على مقاومة أحكام ذلك الزمن. ظل المجتمع عصبويّاً وهو يرْفُل في نمط الاستهلاك الحديث؛ وظلتِ السياسيةُ محكومة بثقافة الراعي والرعية، وظل التمثيلُ السياسيُّ (النيابي) تمثيلاً طائفيّاً أو قَبَليّاً، وتوزيعُ السلطة مُحَاصَصَةً بين العصبيات...، وظلتِ الدولةُ حصةً مخصوصة للعسكر أو لشيوخ القبائل والعشائر أو لزعماء الطوائف!

نبَّه عبد الله العروي، منذ أربعين عاماً، إلى هذه المفارقة التي قامت عليها تجربة التحديث في الوطن العربي: إلى تحديث البنى المادية المترافق مع إعادة إنتاج التقليد في البنى الاجتماعية والسياسية والثقافية[٢]. ها نحن نرى نتائج هذه السياسات الخاطئة للنخب العربية في عودة الموروث إلى مسرح الأحداث وفرضه جدول أعماله الخاص على السياسة والاجتماع والثقافة، وعَجْزِ الدولة عن تقديم جواب عن الأسئلة والتحديات التي بات يطرحها على وجودها نفسه! ماذا نسمّي العودة المخيفة للعصبيّات الأهلية التقليدية (الطوائف، العشائر، الأقوام، المذاهب...) إلى مسرح الحياة السياسية وتراجع كل مظاهر الحداثة الاجتماعية (مؤسسات التمثيل الشعبي: النقابي، الحزبي، الاجتماعي...) أو صيرورتِها أدواتٍ تحت تصرّف تلك العصبيات؟ ماذا نسمي صعود الحركات الأصولية المتطرفة الرافضة لكل قيم العصر وانحسار الفكر الإسلامي الاجتهادي والإصلاحي[٣]؟ إن ذلك كلّه ثمرة مُرَّة لسياساتٍ تجاهلت مشروع التحديث السياسي والثورة الثقافية وإعادة صوْغ النظام الاجتماعي على مقتضًى حديث، وآثَرَتْ مغازلةَ التقليد ومداهنةَ قواهُ الاجتماعية والثقافية والتمكينَ له في مؤسسات الدولة وفي المجتمع.

نحن هنا لا نؤاخذ النخب على عدم تبنّيها العنف في مواجهة التقليد،

---

(٢) انظر بالأخص كتابه: عبد الله العروي، **العرب والفكر التاريخي** (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٣).

(٣) انظر رأينا مفصّلاً في: عبد الإله بلقزيز، **الإسلام والسياسة: دور الحركة الإسلامية في صوغ المجال السياسي** (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠١).

لأننا لسنا من المدرسة السياسية والأيديولوجية التي تعتنق هذه العقيدة القاتلة، ولأننا لا نرى في ذلك العنف إلّا سبباً متجدّداً لتوليد المزيد من التمسُّك بالتقليد والتقوقع والتشرنق على الذات[٤]، وإنما نؤاخذها على التردُّد المزمن في رسم الحدود الفاصلة بين نظام الدولة وبين النظام الأهليّ العصبويّ، بين السياسيّ والدينيّ، على نحوٍ يمنع الاختلاط أوّلاً، مثلما نؤاخذها على التَّلكُّؤ في فتح الباب أمام تشريعات للأسس التي تسمح بتحقيق اندماج اجتماعيّ حقيقي تذوب فيه العصبيات وتلتغي فيه أدوارُها كبُنى ومؤسسات سياسية أو قابلة لأن تكون سياسية ثانياً. أما حسم العلاقة بين الدينيّ والسياسيّ، فنفهمه بمعناه السياسيّ والدستوري والثقافي لا بمعناه الأمنيّ الذي أدْمَنَتْ عليه سياسات تلك النخب. ولسنا نقصد بهذا النوع من الحسم منع الحركات السياسية ـ التي تستلهم المثال الديني الإسلامي ـ من العمل السياسي، بل تشجيعها على الاندماج في الحياة السياسية ولكن بوصفها أحزاباً سياسية لا أحزاباً أو جماعات دينية، لأن ذلك الاندماج وحده يؤسّس لتحوُّلها إلى حركات واقعية[٥] وينزع مبرِّر اللجوء إلى العنف: الذي يلازِمُ عادةً الشعورَ بالعزْل والإقصاء.

إن رسم الحدود الذي ندعو إليه **يكون بالقانون وبالسياسة وفيهما**، أي من خلال إجراءات تُعَادِلُ في قيمتها ثورةً أو تغييراً اجتماعيّاً وسياسيّاً شاملاً على الرغم مما قد يَبدو عليها من تواضُع. إن تشريعَ قوانين انتخابية عصرية لا تسمح بوضع أطرٍ للتمثيل العصبوي في مؤسسات الدولة أو تراعي محاصصةً أهلية؛ ووضع قوانين للأحزاب لا تعترف إلا بقواعد التمثيل السياسي للمواطنين فيها بمعزل عن الانتماء الديني والطائفي والعرقي والقبليّ؛ ووضع سياسة تعليمية وطنية وعصرية لإنتاج مواطنين متعلمين ولاؤُهم للوطن لا لعصبيةٍ أو جماعةٍ مُغلقَة؛ وإخراج الدين ـ كملكية جماعية للشعب والأمة ـ من المنازعة السياسية وعدم التلاعب به لا من قِبل السلطة ولا من قِبَل أية جماعةٍ من المجتمع. . .، ستكون جميعُها إجراءات عَسِيَّة بتسريع وتائر الاندماج الاجتماعي والاستقرار السياسي؛ وهُمَا معاً ممّا لا غنًى عنه من أجل قيام الدولة الحديثة.

---

(٤) انظر رأينا مفصلاً في: عبد الإله بلقزيز، **العنف والديمقراطية** (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠٠).

(٥) انظر: المصدر نفسه.

على النخب الحاكمة أن تدرك أن أقصر طريق إلى إضعاف الدولة هو فتح هذه الدولة على العصبيات والفقهاء أو فتْحَهَا النار عليهم! إنها في غير حاجةٍ إلى تَمَلّق العصبيات ورجال الدين كي يستقر لها حال. وهي قطعاً في غير حاجةٍ إلى استعداء هؤلاء وأولئك للهدف نفسِه. إنها، باختصار، في حاجةٍ إلى بناء دولة، والدولة شيء والعصبية والدين شيء آخر.

ثانياً: نقدُ الدولةِ من أجل الدولة

يأتي على الناس حينٌ من الدَّهْر لا يشغلهم شاغل أكثر من صَبِّ غضبهم على الدولة وتحميلها أوزار أوضاعهم الاجتماعية والحياتية: ما كان منها ذا صلةٍ بها وبسياساتها أو ما لم يكن منه شُبْهَةُ صلةٍ لها به. إذا ساءت أحوالُهم المعيشية، فالدولةُ مسؤولة. إذا انْسَدَّتْ سُبُلُ الحصول على العمل، فَلِلدَّوْلةِ يَدٌ في الأمر. إذا رَامُوا حرياتٍ أكثرَ ولم يبْلُغُوها، كانت الدولةُ سبباً في ذلك. وتَتَعَدَّد القرائن لديهم على أن الدولة تقف وراء المصائب كلِّها التي تصيبُهم في الحياة اليومية. ثم لا يلبث هؤلاء أنفسُهُم، الذين يَتَوَلَّاهُم بُرْمٌ بالدولة وحِنْقٌ شديدان، أن ينصرفوا إلى التعبير عن حاجتهم إلى تلك الدولة في أثناءٍ يكتشفون فيها الكُلْفَةَ الباهظةَ للفراغ الذي ينْجُمُ عن غيابها أو عن كَبْوَةِ أدوارها، فيُكْثِرُون من الطلب عليها. ذلك مثلاً ما يحصل في حال تدهْوُرِ الأمن الاجتماعيّ وارتفاع معدَّل المخافة عند الناس على ممتلكاتهم وأمنهم. وذلك ما يحصل حين يصل التأزُّم السياسيّ في بلدٍ إلى انقسامٍ اجتماعيّ فإلى اقتتال أهليّ، أو حين يتعرَّض وطنٌ للاستباحة الخارجيّة أو لخطرِ تلك الاستباحة. حينها، تتحوَّل الدولة إلى أمٍّ حاضِنٍ أو إلى معشوقة يُتَوَلَّهُ بها أو إلى حُرْمٍ سياسيّ يتلازم معناه مع حرمة الوجود الإنساني نفسِه.

لا ينتمي هذا التناقض في المشاعر تجاه الدولة إلى مزاجٍ مضطرب لدى الأفراد والجماعات في المجتمع العربي، وفي أي مجتمعٍ في الكون، وإنما هو يعبّر عن **شخصية الدولةِ نفسِها وعمّا تحمله وظائفُها من أوجهِ تناقُضٍ تكون ملازمةً لها**، وخاصة في المجتمعات التي لم يستقرَّ فيها تماماً معنى الدولة في الوعي الجماعيّ، ولا هي استقرت على القواعد التي تقوم عليها الدولة بمعناها الصحيح. فحين ينتقدها الناس أو يعترضون على سياسات السلطة فيها ويحمّلونها مسؤولية أوضاعهم، فهم لا يجانبون الصواب دائماً. فقد يكون

سوء الوضع الاقتصادي ـ الاجتماعي من سوء التخطيط والسياسة العامّة، أو من تفشي الفساد وهَدْر المال العام وعدم التوازن في السياسة الإنمائية، أو من سوء السياسة الضريبية ومن سياسة الأجور الثابتة، أو من الاستدانة المفرطة ومُسْتَجَرَّاتِها على إدارة الموارد وعلى التنمية، أو من غير تلك من الأسباب الاقتصادية الأخرى. وقد تكون محنةُ الحرية حاصلَ سياسات التقييد والتسلط ومصادرة السياسة وإرادة فرض الرأي الواحد. على أن الدولة قد لا تكون مسؤولة مسؤولية مباشرة عن ضَعْف أو فقر الموارد الطبيعية والمالية، أو عن الفجوة بين الموارد والسكان، أو عن الجفاف، أو عن شحّ الثروة المائية... إلخ، كما قد لا تكون مسؤولة عن عدم التجاوب مع مطالبَ تَدْخُلُ في نطاق حرياتٍ لا يقبلها المجتمع ونظام القيم (الحرية الجنسية، حرية الاعتقاد بغير عقيدة المجتمع...) لأنها تدخل في نطاق محظورات السلطان الاجتماعيّ والديني وليس في نطاق ممنوعات السلطان السياسي فحسب. وهنا فقط يبدو نقد الدولة والاعتراض عليها غيرَ ذي موضوع، أو يَحِيدُ عن مَحَجَّة الموضوعية.

وراء هذا النقد الحادّ للدولة على نقص الشعور بالمسؤولية لديها عن أقوات الناس ومعاشهم وحرياتهم وحقهم في العمل والمسكن والتعلُّم؛ ووراء نقد الفساد في أجهزتها وسياساتها، **طلبٌ** ـ ضمنيّ أو صريح ـ **على الدولة** وعلى أدوارها حتى وإن اتخذ شكل تَشْنيعٍ حادٍّ عليها. إذ لا يُلْقي العاطل عن العمل مسؤولية تَبَطُّلِه على الدولة، ولا يُلقي ذو الدخل المحدود مسؤولية عوزه عليها، إلّا متى كان هذا وذاك مِمَّن يَقِرّ في أنفسهم بأنّ الدولة ربُّ عمل (أو ذات وظائف اجتماعية ـ اقتصادية). ولا يتهمها المعارض السياسي بأنها منحازة إلى طبقة اجتماعية دون أخرى إلّا متى قرَّ في نفسه أن الدولة بطبيعتها دولة المجموع الاجتماعي التي تعلو على التمايزات وتمارس التمثيل السياسيّ والاجتماعيّ بكل تجرُّدٍ وحياد. ثم إن أحداً لا يتهمها بالتسلط والقهر والحيْف إلّا متى وَطَن في نفسه أن الدولة الحق هي الدولة العادلة: دولة القانون والمساواة والحقوق الديمقراطية. خَلْفَ النقد، إذن، تسليمٌ بما للدولة من وظائف اجتماعية واقتصادية وسياسية، وتسليمٌ بالحاجة إلى الدولة من أجل النهوض بهذه الوظائف. يدور الخلاف فقط حول **أسلوب** إدارة الدولة ومضمون تلك الإدارة، لا على مبدإ قيامها بها. هذا نوع من النقد للدولة من أجل الدولة، أو قل من أجل الدفاع عن الحاجة إلى الدولة.

ثالثاً: نقدُ الدولة من أجل نقضها!

ثمة نقدٌ آخرُ للدولة مختلفٌ في المنطلقات والأهداف. يقدّم هذا النقدُ نفسَه باسم الدفاع عن الحرية والتمسُّك بها مبدأً غيرَ قابلٍ للمصادرة أو المساومة: الحرية في التملك وفي التصرُّف دون قيودٍ من الدولة. لكن هذا التمسك بمبدإ الحرية في وجه الدولة لا يكتفي بالرغبة في إرغام الدولة على التسليم به وإحاطته بالحُرْمَة والضمانات، وإنما هو يذهب إلى أبعد من ذلك بكثير: إلى تقييد حرية الدولة نفسِها، أو قل إلى التعبير عن الرغبة في إبطالها لبعض وظائفها أو التخلّي عنها. لا تقوم حرية الأفراد والجماعات ـ بمقتضى هذه المقالة ـ إلا بتحجيم دور الدولة[٦]. إذا كان النقد الأول للدولة نقداً لها على تهاوُنها في النهوض بدورها الرعائي (دولة الرعاية الاجتماعية)، فإن النقدَ هذا ـ بالضّدّ من الأول ـ يحاسبُها على ذلك الدور الرعائي بالذات ويناهض تدخُّليَّتها في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، لأن الدولة التدخُّلية هي المسمار الأخير الذي يُدَق في نعش مصالح قوى الاقتصاد الحرّ، أي لأن تلك التدخلية تتعارض مع مبدإ الحرية في التملك والتنافس بحسب هذا المذهب. وبهذا المقتضى، إذن، لا شأن للدولة بالتخطيط ووضع البرامج الاقتصادية، والتدخل في السوق والأسعار، ولا حقَّ لها في التملّك والاستثمار أو في احتكار قطاعات الإنتاج الكبرى وإخراج قطاعات الرّبح من المنافسة. بل لا شأن لها باحتكار التعليم والصحة والخِدْمات والبنى الأساسية؛ تكفيها الضرائب لتعظيم مواردها. فلْتَدَعِ الاقتصاد والإنتاج لأهله، ولْتَهْتَمّ بإصلاح القوانين والتشريعات والهياكل القديمة بما يسمح بتعظيم حرية الاستثمار وفُرَصِهِ وبإطلاقِ المنافسة الحُرَّة من قيودها.

هذا وجْهٌ آخر من وجوه النقد الذي يتعرض له كيانُ الدولة وبعضُ أكثر وظائفه حيوية في المجتمع. تدعي هذه المقالة ـ في استعمالها العربي الراهن[٧] ـ أن مفهومها للدولة هذا هو عينُه واقعُ الدولة في البلدان الغربية

---

(٦) تنهل هذه الفكرة مواردها من أطروحة جون ستيوارت ميل حول الحرية منظوراً إليها في صورة تحرُّرِ الفرد من سلطان الدولة ومن قيودها. انظر: John Stuart Mill, *On Liberty*, edited with an introduction by Gertrude Himmelfarb, Penguin Classics (Harmondsworth; Baltimore, MA: Penguin, 1974).

(٧) لابدّ من التنبيه إلى أن هذا الاستعمال ما زال حتى اليوم فقيرَ الحجّةِ ومليئاً بالمفارقات، ونكاد لا نجد خطاباً عربياً ليبرالياً حقيقياً يستعيد نصوص الليبرالية الغربية التأسيسية عند من يدافعون =

الليبرالية، وهو التمثيلُ الأمينُ لمعنى الدولة الحديثة القائمة على مبدإ الحرية. ما لا يَقُوله دعاةُ هذا الخيار أن الدول الغربية لم تنسحب من الاقتصاد ولم تتوقف عن أخذ البرامج الاجتماعية في صلب سياساتها، وأنها لا تبيع للخواص قطاعات الإنتاج الاستراتيجية، وأن تفويتَها القطاعات العامة الأخرى يجري بمقتضى مبدإ الشفافية والمساواة في الفرص لا بمقتضى مبدإ القربى والاستزلام والشَّراكة في الفوائد من وراء حجاب. وما لا يقولُهُ هؤلاء أن الحرية الاقتصادية التي يدافعون عنها لا تكون ـ ولم تكن في تاريخ الغرب نفسه ـ إلّا متلازمة مع نظام الحرية السياسية (= الديمقراطية)، فكيف يطالبون بالأولى ويحجمون عن المطالبة بالثانية إلا أن يكون إحجامُهُم قرينةً على رغبتهم في عدم وجود دولةٍ مؤسسات تُرَاقبهم وتسائِل أنماط تصرفاتهم في الثروة! والمفارقة أن الذين يُعَزُّون الدولة على فقدانها دورَها الاقتصادي بأن لديها ضرائب ـ مباشرة وغير مباشرة ـ تؤمِّن لها الموارد أكثرُهُم في جملة من يتملَّصون من دفع الضرائب المستَحَقة أو في جملة من يتحايلون في حسابات الأرباح والمداخيل للتقليص من حجم «الخسارة» الضريبية!

بين مطالبة الدولة بالتدخل لتنمية البلاد وتحسين شروط العيش وصُنْع الفرص والإقساط للناس في الحقوق ومكافحة الفساد وإطلاق الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان، وبين مطالبتها بالكفّ عن التدخل في الميدان الاقتصادي وفي حرية السوق وسلَّم الأسعار، وبالكفّ عن تقييد المنافسة وحرية الاستثمار باسم حفظ التوازنات الاجتماعية، نحن أمام موقفيْن من الدولة على طرفيْ نقيض: موقف نقْدٍ لها من فريق، وموقف نَقْضٍ لها من فريق آخر.

رابعاً: في احتكار الثروةِ والسلطة

من الذين يدافعون عن أطروحة تخلِّي الدولة عن دورها الاقتصادي نَفَرٌ يقول إن فوائد ذلك التخلي ليست تعود على الاقتصاد وحده، على حريته ونموّه دون كوابح، ولا على القوى الاقتصادية وقوى الرأسمال بخاصة، واتساع فرص الاستثمار والربح لديها، ولا حتى على مجتمع المستهلكين الذي

= عن هذه الفكرة، بل إن معظم من يدافعون عنها من الاقتصاديين العرب لا يفعلون في الواقع سوى ترداد صدى أيديولوجيا «اقتصاد السوق»، وهي ليست الفكر الليبرالي.

ستتوفر لديه حاجيات كانت محجوزة أو غير متاحة في حقبة سيطرة الدولة على الاقتصاد والإنتاج. . . إلخ، بل ستتخطى عوائدُها ميدانَ الاقتصاد إلى الميدان السياسيّ، حيث سيكون لِتَراجُعِ هيمنتها الاقتصادية كبيرُ أثرٍ في تحكّمها السياسيّ أيضاً، أو قُل تحكّمها في المجال السياسيّ. وسوف تتراجع ـ بالتالي ـ قدرتها على ذلك التحكّم كي ينفسح المجال أمام تعاظُمٍ مطَّرِدٍ لسلطة المجتمع ولمساحة الحريات في الحياة السياسية. . .

لعلَّ من حسنات هذه الأطروحة أنها تقيم ربطاً بين السياسة والاقتصاد، غير أن من سيّئاتها أنها تقيمُه على نحوٍ أَشْوَه. إن الفرضية التأسيسية التي يقوم عليها موقفُها في هذا الباب هي أنَّ ما يعانيه مجالُ السياسة من حجْزٍ وضَيْق له في الاقتصاد ما يفسِّرُهُ، وهذا الذي يُفسِّرُه ليس شيئاً آخر سوى العلاقة التالية: احتكار السياسة والسلطة ناجم ـ ومتأسِّسٌ ـ على احتكار الثروة، وبصيغة أخرى: احتكار الثروة يقود بالضرورة إلى احتكار السلطة. هكذا تجرِّب أيديولوجيا الليبرالية الطفيلية إضفاء مسحة «نضالية» على محاولتها سرقةَ الأملاك العامة، محاوِلةً كسب قسمٍ من النخب والعاملين في المجال العام ـ دفاعاً عن الحريات وعن الديمقراطية في وجه النظام التسلُّطي ـ وتزويدَهُ بفرضيةٍ زائفة عن الأساس التحتيّ (المزعوم) لظاهرة احتكار السلطة. وقد يوجَدُ ـ وقد وُجِدَ فعلاً ـ من يصدّق أن التقليص من سلطان الدولة على الاقتصاد مَعْبَرٌ موضوعي نحو إضعاف سلطانها السياسي أو تحجيم المنزع التسلّطيّ للنظام السياسي. وكان هؤلاء ـ بكل أسف ـ من جمهورٍ سياسيٍّ وأيديولوجيٍّ آخر غير الجمهور الذي تنتمي إليه تلك القوى الطفيلية.

يمكننا وصف أطروحة هذه القوى عن التلازم بين احتكار السلطة واحتكار الثروة بأنه حقّ يراد به باطل. هو حقٌّ من دون ريب لأن التلازم ذاك قائم بقوةِ الأشياء وبحكم الصلة التي تَشُدُّ السياسةَ إلى الاقتصاد. لكنه باطلٌ حين تعلنه قوةٌ تملك السلطة وتدَّعي أنها خارجها. لو أتى التعبير عن هذه العلاقة بين الاحتكاريْن على لسان ممثلي الطبقة الوسطى أو القوى المنتجة (العُمَّالية مثلاً) لَاسْتَقَامَ معناهُ وثبتَ صِدْقُه، أمّا أن تُرَتِّلَهُ فئةٌ أشبهُ ما تكون بـ «النومنكلاتورا» الروسية: خرجت من أحشاء الدولة ونَهَبَتْ أملاكها وما فتِئَتْ تتحكَّم بقرارها، فذلك هو البهتانُ بعينِه!

لا بأس من بعضِ الإغضاء المؤقّت (قُلْ أيضاً المنهجيّ) عن الوظيفة

الأيديولوجية التي تَكِلُها تلك القوى لعملية الربط بين احتكار الثروة واحتكار السلطة؛ ثم لا بأس من التسليم معها بصحة ذلك الاقتران بين الاحتكارَيْن في حالتنا العربية، ومن التسليم (المنهجي) بأنها قوة اجتماعية خارج السلطة على ما تدَّعيه. لا بأس من ذلك كلِّه كي نفحص - على جهة المنطق والواقع - مقولتَها. يترتَّب عن ذلك التسليم أكثر من سؤال:

أول سؤال (هو) حول الاقتران القائم بين الاحتكارَيْن، أو - على وجه الدقة - حول علاقة التحديد (Détermination) في بنية الاقتران. يذهب خطاب هذه الليبرالية الطفيلية - في سعْيه إلى تبرير شرعية تفكيك وظائف الدولة - إلى التشديد على أن احتكارها الثروةَ هو القاعدة التي عليها ينهض احتكارها للسلطة. لِنَقْلِب طرفيْ العلاقة فنجعل العامل المحدِّد (هو العامل) السياسي لا الاقتصادي فنتساءل: أليس احتكار السلطة سبباً آخر لاحتكار الثروة؟ ألا تتولّد الامتيازات وتنمو المصالح في سياق امتلاك السلطة واستعمالها والانتفاع من النفوذ السياسي؟ إنه لكذلك في الدول التي تسيطر فيها نخبٌ لا تتمتع بالشرعية الديمقراطية والشعبية، والتي لا توجد فيها مؤسساتٌ رقابية تنهض بدور الاحتساب على الحاكمين. تصبح السلطة في هذه الحال مَعْبَراً نحو الثروة وليس العكس. ليسألِ الطفيليون أنفسَهُم: كيف جمعوا ثروتهم ومن أين؟ أليس من الدولة؟ متى تكوَّنوا كطبقات مالكة: قبل أن يتسلطوا على الدولة أم أثناء سلطانهم؟

هذه واحدة، **الثانية** أن التسليم بمعادلتهم يستدعي سؤالاً ثانياً يستطلع ما وراء - أو ما بعد - إمساكهم بمقاليد الثروة: أليس لِانتقالِ الثروةِ من احتكار الدولة إلى احتكار طبقةٍ جديدة ما يجعله مقدمةً لاحتكار هذه الطبقة للسلطة مادام الاحتكارُ الأوَّل يقود - في ما يصرِّحون به - إلى الاحتكار الثاني؟ ولعلنا نَحْسَبُ أن هذا ما إليه يَرْمُون حين يندفعون إلى الاستيلاء على الاقتصاد بالطرق والوسائل كافة. ماذا حدث في روسيا يلتسين ومصر السادات؟: خرجتْ فئاتٌ طفيلية مُتْرَفَة من أحشاء الدولة والقطاع العام، بعد جوْلات وصوْلات في النَّهب العشوائيِّ والمنظَّم أَكَل الأخضر واليابس من ممتلكات الشعب، ولم تتوقف عن طلب المزيد، فنُظِّمَتْ جماعاتُها تنظيماً محكماً من أجل الضغط على مراكز القرار، ومارست الضغط عبر الصحافةِ التي اشترتْ أقلامَها، وعبر نوابِها الذين اشتروا أصوات الناس! ثم ما لبث أن جِيءَ برموزها إلى المراكز الحسَّاسة في

السلطة كي تُشْرِفَ بنفسها على عملية بيْع ما تبقى من أملاك عامة. . . إلى شركاتها!!!!

بقي سؤال ثالث ذو طابع اعتراضي على خطاب القوى الطفيلية حول احتكار الدولة للاقتصاد: هل الثروةُ التي تسيطر عليها الدولة مِلْكُ طبقةٍ ونخبةٍ (حاكمة) أم مِلْكُ الشعب؟ إن أية طبقة حاكمة في الأرض، وأيّاً كانت درجةُ فسادها ونَهْبها، لا تَقْوَى على نفْي بديهَةٍ هي أن الثروة ثروة المجتمع والشعب وأنها تنتمي إلى الحق العام، وليست ثروةً خاصة بها. الطفيليون وحدهم يَجْتَرِئون على إسقاط ملكية الشعب لثروته حين يطالبون بعرْضها للبيْع (وحتى من دون مزادٍ علني!) وكأنها حقٌّ محقوقٌ لهم!

لقد أُطلقت أيدي القوى الطفيلية في ثروة المجتمع من غير حساب أو ردْع. ومن المؤسف أن القوى الاجتماعية والسياسية والثقافية التي ظلت ـ تقليدياً ـ عَيْناً رقيبةً على الحقوق الاجتماعية وحُرْمتها، ولساناً نقدياً حاداً لكل أنماط الاستغلال والفساد الاقتصاديّ والماليّ، والتي أحَلَّتِ المسألةَ الاجتماعية ومسألة توزيع الثروة في قلب خياراتها البرنامجية، وهي قوى اليسار الاشتراكي، انصرفت عن هذه الأولوية وعن هذه المهمة إلى «النضال» من أجل الليبرالية السياسية! فكانت خَيْر عونٍ ـ وإن لم تَحْتَسِب ـ لِمَنْ يبتغي نَهْبَ ما تبقَّى ممّا يَقْبَل النَّهب!

خامساً: القوى الطفيلية والدولة

ثمة الكثير مما يثير الانتباه في شخصية القوى التي تطالب الدولة في البلاد العربية بالكفّ عن التدخل في الميدان الاقتصادي أو بـ «تحريره» من سلطانها. لم تنشأ هذه القوى ـ في القسم الأعظم منها ـ في بيئة الإنتاج والعمل الاقتصادي كفئات أو طبقات وراءها تاريخٌ من الاستثمار الخاص أو ذاتِ سلطةٍ اقتصادية حقيقية في المجتمع على نحو ما كان عليه دائماً أمرُ البرجوازيات في المجتمعات الغربية الحديثة والمعاصرة؛ وإنما هي قوًى وفئات حديثةُ عهدٍ بالتملُّك والاستثمار لأنها نشأت في أحشاء الدولة وفي أحضان القطاع العام، ونَمَتْ مصالحُها الفئوية داخل بيئة الفساد السياسي والإداري والمالي مستفيدةً من انعدام وجود مؤسسات الرقابة النيابية والإعلامية والشعبية أو من تعطيل سلطة الرقابة القضائية أو من غيابهما معاً. ثم لم تلبث أن تراءت لها الفرصةُ للانقضاض على بقايا سلطان الدولة

الاقتصاديّ ووراثة أملاكها تحت عنوان «الإصلاح الاقتصادي» وإطلاق المبادرة الحُرَّة واقتصاد السوق والمنافسة. ولقد أذعنتِ الدولةُ لمطالبها أخيراً تحت ضغط سياقٍ اقتصادي وسياسيّ عالمي، من جهة، ثم بسبب نفوذ تلك القوى في الدولةِ التي هي منها، من جهة ثانية، فبدأت في بَيْع أملاكها وأملاك الشعب لهذه القوى الداخلية الجديدة المسلَّحة بالدعم الخارجي!

لا يتعلق الأمر في هذا التعيين بقوى الرأسمال الداخلي العربي التقليدية، أي بتلك التي كانت دائماً ـ ومنذ ميلادها الحديث ـ مرتبطة بنشاطات تجارية وصناعية وخدْمية في عصر القطاع العام وسيطرةِ الدولة على معظم قطاعات الإنتاج (أعني البرجوازيات التجارية والزراعية والصناعية)، وإنما يتعلق بفئات كوَّنتْ رأسمالَها من النهبِ والصفقات والعمولات والشراكات المموَّهة مع المستفيدين من إقطاعاتها الإدارية ولم تكوِّنْه بالاستثمار ومن الاستثمار في قطاعات الإنتاج والخِدْمات شأن التي سبق ذكرُها. إنها فئاتٌ طفيلية نَمَتْ سريعاً في بيئة داخلية متعفِّنة وكانت هي نفسُها في أساس تَعَفُّنِها بمقدار ما كانت ثمرةً من ثمراتها المُرَّة. ولقد قدَّمت مساهمتَها في إضعاف الدولة وفي إضعاف الاقتصاد معاً، ونتائجُ تلك المساهمة ممّا يمكن اليومِ معرفتُه من قراءة مشهد الأوضاع الاجتماعية القاتم وما فيه من مفارقات صارخة: الغنى الفاحش والفقر المُدْقِع!

قد يَحِينُ زمنٌ تُحَاسَبُ فيه هذه القوى الطفيلية على ما اقترفتْهُ أياديها في البلاد والعباد، ضدّ الدولة والاقتصاد. لكنَّ الزمنَ اليوم ـ حتى اللحظة أعني ـ زمنُها. وهو زمنُها لأنه زمن وحشيةٍ رأسمالية زحَفَت على الكون كلِّه في العَشْر الأواخر من القرن العشرين الماضي وما بَرِحَتْ تَزْحَفُ. ولأنه زمن الإخفاق الاقتصادي العربي الذي أنتج هذه الفئات الطفيلية في امتداد إنتاجه الفقر والتهميش الاجتماعي والفوارق الفاحشة بين الطبقات. ثم لأن الشكل الجديد من الرأسمالية التبعية في طور العولمة يقضي بالمزيد من تبديد القطاعات المنتجة (الزراعية، الصناعية) وقواها الاجتماعية (العاملة والمالكة) لصالح تركيز العمل والاستثمار في قطاعات طفيلية أو غير منتجة ومدِرَّة للربح (لأنها ريْعية). لم يكن عَجَباً أو مدعاةً إلى العَجَبِ أنَّ أكثر نشاط هذه الفئات الاستثماري يتركَّز في قطاع العقارات واقتصاد الرِّضا (السياحي) وخِدْمات تجارة الرفاه، هذا دون نشاط المضاربات ذي الأرباح الخرافية السريعة سرعةَ صعودِ هذه الفئات، والأنشطة غير المشروعة في الاقتصاد الموازي: تجارة

السلاح والمخدرات وما شاكل مما تفضحه مشاريعُ تبييض الأموال.

على أنه ليس من سبيلٍ صحيح إلى محاسبة هذه القوى الطفيلية وأدوارها التدميرية إلا بمحاسبةِ الدولة والنظام السياسيّ في البلاد العربية على تفريخهما هذه القوى التي انقلبت على الدولة وباتت تنهش من بقايا لحمها وعظمها. ومحاسبةُ الدولة تعني شيئاً رئيساً: نَقْدُ سياساتها وأدائها في الحقلين الاقتصادي والاجتماعي بحسبانها السياسات التي وفَّرت البيئةَ الداخلية المُنَاسِبة لنموّ هذه الحالات الطفيلية وتضخُّم مصالحها بإفراطٍ أَعْجَزَ الدولةَ ـ عند حدود انفلاته ـ عن أيِّ ضَبْطٍ أو رَدْع. ليس هذا مجال التفصيل في تحليل الديناميات المختلفة التي قادت المشروع التنموي للدولة في البلاد العربية (سواء في صورته «الاشتراكية» أو في صورته «الليبرالية») إلى الإخفاق المدوّي ثم إلى الفشل المروِّع؛ غير أن التأمُّلَ في مشهد الفساد المعمَّم في إدارات الدولة وفي القطاع العام، والتأمُّل في سوء التخطيط وما شَابَهُ من ارتجال، معطوفاً على التصرُّف المطلق في المال العام والموارد من دون رقيب أو حسيب وفي غيبةِ مؤسسات الشعب وسلطتها الرقابية، كل ذلك وسواه يقدم مادة دسمة لتحليلِ مجرى السياق الذي انتهى بالدولة إلى ذلك الإخفاق الاقتصادي الذي أتى يُعْلن عن إفلاس مؤسساتها الاقتصادية وعن عرضها للبَيْع بأبخس الأثمان المادية والمعنوية!

غير أن هذا النقد لا يستقيم من دون حساب حصّة العوامل الخارجية في المسؤولية عمّا لَحِقَ الدولة من وهن وعمّا أصابَ سلطانَها الاقتصادي من تآكُلٍ وضُمُور. من الصحيح تماماً أن يُقَال إنها هيَّأتْ لفعل تلك العوامل الخارجية بيئةً مناسبة لكي يكون تأثيرُهُ ناجعاً، وأنها ـ بسبب التعفُّن الذاتي ـ لم تُبْدِ ممانعات حقيقية لضغوط الخارج عليها. غير أنه من الصحيح أيضاً أن يقال إن التوازنَ كان مفقوداً بين قوةِ الضغط الخارجي الهائلة وبين قدرةِ الدفاع الذاتي. وهذه حقيقة تكاد تكون عامةً سائرَ دولِ العالم التي كانت عرضة لذلك الضغط منذ عقد التسعينيات من القرن العشرين الماضي. إن قراءةً لإخفاق الدولة الاقتصادي لا تَلْحَظُ الحقائق الجديدة التي نشأت، منذ ربع قرن، مِنْ قَبِيلِ عودة الليبرالية المحافظة إلى السياسة الغربية (= بدءاً بالحقبة الريغانية ـ الثاتشرية) وعودة الرأسمالية الوحشية في امتدادها؛ ولا تَلْحَظ الأدوار الامبراطورية الجديدة التي باتت تؤديها المؤسساتُ المالية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي. . .) في تقرير مصائر دولٍ وشعوب، وفي رسْم

سياساتها الاقتصادية وإملائها على الحكومات في شكل توصياتٍ برسم التنفيذ الإجباري (وكلها سياساتٌ تقود إلى تفكيك سلطة الدولة على الاقتصاد!)؛ ثم لا تَلْحَظ مفاعيل العولمة في بقايا الدولة وسيادتها الاقتصادية... (إن قراءةً لا تلحظ ذلك) لا تَمْلك أن تفهم الديناميات المختلفة التي قادتِ الدولةَ إلى حتْفها الاقتصادي.

ما الذي يبقى للدولة بعد أن تنسحب من الميدان الاقتصادي؟ بل ما الذي يبقى للمجتمع بعد ذلك الانسحاب؟ إن التوازن الاجتماعي والاستقرار السياسي ـ اللذين بهما تُبْنَى الأوطان وتقوم الدول ـ لا يكونان إلّا في كنفِ دولةٍ تَنْهَض بالتنمية وتحمي الحقوق الاجتماعية. إنْ توقفتْ عن أداء هذا الدور، فَانْتَظِرِ الشرَّ المستطير. ماذا يحدث اليوم غير ذلك؟!

سادساً: الدولة واجتماعيات الأمن

ما الذي يبقى من سلطانٍ للدولة حين تستقيل ـ أو تقال ـ من وظيفة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتَكِلُ أَمْرَ الاقتصاد إلى القطاع الخاص؟ ماذا عساها تُصبح حين تَكُفُّ عن التدخل في السوق والأسعار أو عن دعم المواد الأساس للاستهلاك الشعبي وحماية القدرة الشرائية للمواطنين ومنع الاحتكار والغلاء؟ وأيُّ مرجعية اجتماعية تَبْقَى لها حين تتوقف عن الاستثمار في البُنى التحتية وقطاعات التعليم والصحة والخِدْمات العامة وعن توفير فرص عمل للأيدي العاملة ولِحَمَلَةِ الشهادات وخِرِّيجي الجامعات؟ وكيف سيَنْظُر إليها مواطنوها وهم يشعرون بأنها تَخَلَّت عنهم وتركَتْهُم لِقَدَرِهِم البائس يواجهون جَشَعاً رأسماليّاً لا يَرْحَم؟ إذا كان للدولة ـ في ما مضى ـ بعضُ هيبةٍ وسلطانٍ في الناس، فذلك لم يكن دائماً بسبب جبروتها والخوف العام منها، وإنما كان أيضاً ـ وأساساً ـ بسبب نجاحاتها النسبية في إشباع قسمٍ غيرِ يسيرٍ من الحاجات الاجتماعية للشعب ولطبقاته المحرومة على نَحْوٍ خاص.

نعم، حين كانت الدولةُ تسيطر على الاقتصاد وقطاعات الإنتاج لم تَكُنِ الأوضاعُ الاقتصاديةُ والاجتماعيةُ حسنةً بدرجة عالية، لكنها ـ قطعاً ـ كانت أقلَّ سوءاً مما هي عليه اليوم ومما ستكون عليه غداً لو استمرت عمليةُ النّهب الاقتصادي الجارية. إذا كان التعليم قد انتشر في المدنِ والأرياف ولم يعد حِكْراً لأبناء الطبقات الميسورة، فَبِفَضْلِ الدولة وسياسةِ تعميم التعليم

ومجّانيته. إذا كانت المؤسسات الصّحيّة قد توسَّعت في الماضي وأنقذت حياة الملايين من المصابين بالأوبئة، فبِفضلِ الدولة وسياسة التمريض المجاني.وإذا كانت شبكات المياه والكهرباء والصَّرْفِ الصحيّ قد توسَّعت فوَصَلَتْ إلى المدن الصغيرة وإلى القرى وبعض الأرياف البعيدة عن المراكز، فالفَضْلُ للدولة في ذلك. والفضلُ لها عظيمٌ في توفير العمل لملايين العمال (في مصانعها) والموظفين (في إداراتها) وفي توسيع قاعدة الطبقة الوسطى في المجتمع العربي الحديث. ذلك كان رأسمال الدولة المعنوي والأخلاقي في المجتمع. ما الذي يبقى لها بعد فقدانه؟!

لن يختلف المناهضون للدولة ولدورها الاقتصادي والمؤيدون لها ولذلك الدَّور أن من وظائفها التي لا تُنَازَعُ فيها حفْظَ الأمن واحتكارَ القيام بأمره من دون سواها. وحسناً فعلوا إذْ أجمعوا على ذلك. ولكن، هل هذا كلُّ ما يبقى للدولة: أن تملك شرطةً ومحاكم وجيشاً كي تفرض الأمن الاجتماعي في الداخل وتحميَ السيادة من الخطر الخارجي؟ ثم هل يَعْدُو معنى الأمن، في هذه الحال، معنى الرَّدع أو معنى العقاب، وهُمَا مما يُفْرضَان بقوة القانون (وقد تلجأ إلى الزجر أيضاً لفرض القانون أو لفرض احترامه)؟ أين مصادر الأمن الحقيقية التي لا يكونُ أمنٌ بغيرها، أو التي قد لا يُحْتَاجَ إلى الأمن ـ بما هو إكراهٌ أو زجْر أو عقاب ـ إنْ وُجِدَتْ؟

حتى مع التسليم بأن دوراً رئيساً يبقى للدولة في المجتمع ـ بعد أن تكُفّ أدوارَها الاقتصادية والاجتماعية ـ هو حماية أمن المجتمع وأمن الوطن، فإن النهوض بهذا الدور الحصْري يمتنع من دون الخروج من المعنى الفيزيقي والإجرائي والأدواتي للأمن إلى إعادة بناء مفهوم الأمن (الاجتماعي والقومي) بما هو إشباعٌ لحاجات أو توفيرٌ لها، وبما يقطع دابر العدوان أو انتهاك الحقوق والأملاك بين أفراد المجتمع. فقد يُولَدُ اضطرابُ الأمن من وجود حاجاتٍ لا تجد سبيلاً إلى تحقيق نفسها تحقيقاً مشروعاً أو إنسانياً وعلى نحوٍ يحفظ الكرامة، فتَميلُ إلى التحقُّق من طرقٍ غير مشروعة. لابدَّ، إذن، عند التفكير في مسألة الأمن من التفكير في البنية التحتية للأمن، أي في ما يؤسِّسُه. ومن النافل القول إن هذه البنية التحتية ليست أمنية، أو ليست جهاز الأمن وأدواته وتشريعاته، وإنما هي ـ في المقام الأول ـ اقتصادية واجتماعية وسياسية.

ها هنا يطالعنا سؤالٌ إشكاليٌّ رئيسٌ: هل أمنُ المجتمع والناس

والممتلكات الخاصة ممكنٌ من دون أمنٍ اقتصادي واجتماعي يمتصّ الحاجات ويرعى الحقوقَ ويخفّف من حدّة الأسباب التي تُنْتِجُ معضلات الأمن في أي مجتمع مثل الفقر والبطالة والتهميش وانسداد الآفاق الاجتماعية أمام الناس؟ وهل الأمن الخارجي (للدولة والوطن) يتحقق فقط من طريق سيادة الدولة الترابية والسياسية وصوْن تلك السيادة من الخطر الأجنبي أم من طريق السيادة على الثروة والمقدّرات وتعظيمها من أجل حماية استقلالية القرار الوطني؟

ثمة درسٌ غنيّ في الفكر الاستراتيجي الحديث والمعاصر مفادُهُ أن جوهر الأمن القومي لأي مجتمع ولأيةِ أمّةٍ ليس الأمن العسكري، حصراً، وإنما الأمن الاقتصادي والغذائي[٨]. فالدول والأمم لا تحمي سيادتها واستقلالَها وإرادَتها بالجيوش فقط، وإنما **بقدرتها الاقتصادية وبتماسك نظامها السياسي والاجتماعي الداخلي** في وجه التهديدات الخارجية. وهي أيضاً لا تتعرض لفقدان سيادتها أو استقلال قرارها الوطني بالغزو العسكري الخارجي فحسب، بل أيضاً **بالاستتباع السياسي** من القوى الأجنبية وما تفرضُه عليها إملاءاتُه من ارتهانٍ لإرادة الأجنبي وفقدانٍ للقرار الوطني المستقل. وغالباً ما يقع ذلك حين يعجز مجتمعٌ عن تحقيق أمنه الاقتصادي والغذائي فيسقط تحت رحمة أو جحيم الديون والإملاءات والإذعان لمشيئة الخارج. هل حَمَى «الجيش الأحمر» بكل هيبته الاتحادَ السوفياتي من الانهيار بعد أن اهترأ وضْعُهُ الاقتصادي وتَعَفَّن داخلُه الاجتماعي والقومي؟!

ليس هذا درساً في الأمن القومي (الخارجي) فقط، إنه كذلك بالنسبة إلى مسألة الأمن الداخلي: الاجتماعي والسياسي. إذا لم يكن في وسع المجتمع والدولة إشباع حاجات المواطنين، وتأمين مستقبل أبنائهم، ورفع سيف الحيف عنهم، وتمتيعهم بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية (إلى جانب السياسية)، وحماية تلك الحقوق من أي لونٍ من ألوان النَّيْل منها. . .، فلن يكون في الوُسْع نهوضُ الدولة بواجب حفظ الأمن العام إلّا بحمّامات الدم وقوافل الشهداء ومواكب المعتقلين! وليس هذا من الأمن في شيء.

لا مناص من دور الدولة التنموي (الاقتصادي والاجتماعي). هذا دورٌ تؤديه في المجتمعات المتقدمة في الغرب ولم تتنازل عنه أو تتراجع، فكيف

---

(٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: عبد الإله بلقزيز، **الأمن القومي العربي** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩).

بمجتمعات متأخرة مثل المجتمعات العربية ما زال نصفُ سكانها أُمّيّاً، ورُبُعُ أبنائها تحت خطّ الفقر. ومن دون هذا الدور التنموي ـ الذي لا يمكن أن تقوم به إلّا الدولة ـ سيزيد الأمن الاجتماعي والسياسي تدهوراً، وسيَعْسُر عليها أكثر فأكثر أن تنهض بمهمة حفظه على الوجه المناسب. وحينها لن يكون في وسع الهراوات والقنابل المسيلة للدموع والتوقيفات الجماعية أن تَرُدَّ على صرخات الجوع ومشاعر الحرمان.

* * *

تُقَدِّمُ ظاهرةُ الإرهاب والعنف السياسي، المتزايدة وقائعُهُما في المجتمعات العربية المعاصرة، مثالاً نموذجياً للظواهر التي تستدعي نمطاً من التفكير يَلْحَظُ صلاتِ الوَصْل فيها بين السياسيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ والثقافيّ، ويَضَعُ معالجتَها عند نقطة تقاطُعٍ بين هذه الأبعاد كافة وبين النهج الأمني المألوف في النظر إلى هذه الظواهر وفي مقاربتها والردّ عليها. نحن ـ هنا ـ إزاء ظاهرةٍ تتفرَّد ببيان مابين السياسيِّ والاجتماعيِّ ـ الاقتصاديّ فيها وما بين الأمنيّ من تَرَابطٍ أو تداخُلٍ أو اتِّصال. كان يجري التجاهل التام لمثل ذلك (الترابط) في ما مضى ـ مقروناً بتشديدٍ مُبَالَغ فيه على المعالجة الأمنية للظاهرة ـ كما لو أن العنف والإرهاب لَيْسَا ناجميْن عن **مقدمات سياسية ومجتمعية**!. غير أن الحدود المتواضعة لنجاحات المعالجة الأمنية للظاهرة، وتزايُد الإدراك الفكريّ والسياسيّ لِتَشَابُكِ أبعادها وعناصرها وأسبابها من لدن المهتمين بتحليلها، لم يلبثا أن نبّها إلى الحاجة إلى إعادة النظر في العقيدة الأمنية التي وجَّهَتْ سياسات الاستيعاب والمواجهة التي سَلَكَتْها النخبُ العربية الحاكمة في مقاربة الظّاهرة. وهكذا بات من المألوف أن يقال ـ وعلى أَوْسَع نطاق ـ إن المقاربة الأمنية للعنف والإرهاب ليست عَسِيَّةً بالقضاء على الظاهرة، بل لا مناص من معالجة **الأسباب التحتية والعميقة** التي تولِّدُها.

لابدَّ من استدراكٍ ـ هنا ـ للقول إن النزعة الأمنية **الاستئصالية** في مواجهة ظاهرة الإرهاب، وظاهرة العنف السياسي، لم تَنْتَهِ تماماً أو تتراجَعَ على نطاق واسع وبشكل حاسم، لكنها ـ قطعاً ـ تلقَّت نكسةً مُوجِعَةً في السنوات الأخيرة وفَقَدَتْ قدرتَها على تبرير نفسها وشرعيتِها أمام الرأي العام. لكن ذلك لم يحدث بسبب قناعاتٍ فكرية أو سياسية لدى أصحابها، وإنما نتيجة اصطدام

سياسة الاستئصال الأمني بجدار المستحيل ودخولها نفقاً مسدوداً[٩]. ومع أن الأعمَّ الأغلب من الدول العربية، ومن النخب الحاكمة فيها، ما فتئ يَسِيرُ في النهج الأمنيّ الاستئصالي نفسِه ويُرَاهن عليه سبيلاً ناجحاً لإلحاق الهزيمة بقوى الإرهاب والعنف السياسيّ، إلّا أن بعضاً قليلاً من الدول والنخب العربية بات يسلِّم بالحاجة إلى مشروعٍ مختلِف لمقاومة الإرهاب والعنف يكون مدخلُه **مقاومة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي تُوَلِّدُه.**

ما يعنينا في موضوع الإرهاب ـ وسائر أشكال العنف السياسي ـ هو اتصالُه بجملةِ عواملٍ مجتمعية (اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ثقافية) توفِّر لوجودهِ أو لزوالِهِ البيئةَ الموضوعيةَ المناسبة. قد يوجد مِن الباحثين في الظاهرة مَنْ يشدّد على العوامل السياسية[١٠] التي هي من نوع غياب الحريات والديمقراطية وهيمنة نزعات القمع والإقصاء السياسي ومصادرة المجال السياسي برمَّته و ـ بالتالي ـ دَفْع الحَرَاك الاجتماعي إلى التعبير عن نفسه خارج القواعد المألوفة للسياسة، أي في صورة عنفٍ مسلّح. وقد يوجد منهم مَنْ يشدّد على العوامل الثقافية والدينية[١١] التي هي من قبيل انتشار أفكار الغُلُوّ والنزعات التّمامية وفشل محاولات الإصلاح الديني وانغلاق باب الاجتهاد في الفكر الإسلامي. وليس هؤلاء وأولاء على خطإٍ في ما يذهبون إليه من تعليل. غير أن ذلك الضرب من التعليل (السياسي والثقافي ـ الديني) للإرهاب والعنف **يحتاج بدوره إلى تعليل، أي إلى فهم الأسباب التحتية**

---

(٩) لا يعبّر مشروع «الوئام المدني» ـ الذي أطلقه الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة ـ سوى عن ذلك الانسداد الذي كانت سياسةُ الاستئصال الأمني قد قادت إليه على نحو ما طُبِّقت، منذ الانقلاب على المسار الديمقراطي وإزاحة الرئيس الشاذلي بنجديد في مطلع العام ١٩٩٢، في مواجهة الحركة الإسلامية. ومع أن أحداً لا يمكنه أن يبرّر عنف الجماعات الإسلامية («الجيش الإسلامي للإنقاذ»، وخاصة «الجماعة الإسلامية المسلحة») طوال سنوات التسعينيات، إلّا أن سياسات الاستئصال التي انْتُهِجَت من قبل «المجلس الأعلى للدولة» ثم في عهود علي كافي ومحمد بوضياف واليامين زروال لم تكن تَقِل عنفاً عن العنف الإسلامي المسلّح، ولعلّها كانت مسؤولة عن تغذيته أحياناً. انظر: عبد الإله بلقزيز، **عُرس الدم في الجزائر** (طنجة: منشورات شراع، ١٩٩٨).

(١٠) مثل برهان غليون، انظر: Burhan Ghalioun, *Le Malaise arabe: L'Etat contre la nation*, cahiers libres-essais (Paris: Ed. la Découverte, 1991), et

برهان غليون، **نقد السياسة: الدولة والدين** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩١).

(١١) مثل رضوان السيد. انظر: رضوان السيد: **سياسيات الإسلام المعاصر: مراجعات ومتابعات** (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٧)، و**الصراع على الإسلام: الأصولية والإصلاح والسياسات الدولية** (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٧).

العميقة التي تجعل من بيئةٍ سياسية غير ديمقراطية ومن بيئة ثقافية ودينية منغلقة **عاملاً مساعداً** في إنجاب تلك الظواهر. ولعلّه من غير الممكن فهم الظاهرة فهماً شوليّاً متكاملاً من دون حساب **دور العوامل الاجتماعية ـ الاقتصادية**. ذلك أنه ليس ثابتاً ـ من سوابق الواقع والتاريخ ـ أن جميع البيئات السياسية والديكتاتورية والبيئات الثقافية والدينية المنغلقة أنجبت حركاتٍ إرهابية، فقد نشأت حركات «الإرهاب الثوري»[١٢] ـ مثلاً ـ في الديمقراطيات الغربية، بينما أنتجت بيئاتٌ ثقافية ودينية منغلقة حركات التصوف والزُّهد والنّسك: وهي أبعد ما تكون عن العنف وتقاليده.

والحقّ أن الدراسات التي أنجِزت، في حقل علم الاجتماع السياسي، حول ظواهر الإرهاب والعنف السياسي في البلاد العربية والإسلامية المعاصرة (وأشملُ تلك الدراسات أنجزَهُ باحثون غربيون) نبَّهت إلى الأثر الحاسم للأوضاع والبيئات الاجتماعية في انتعاش الظاهرة في العقود الثلاثة الأخيرة (وهي ـ للتذكير ـ الفترة التي ستشهد إخفاق المشروع التنموي العربي وتراجع دور الدولة في الحقليْن الاقتصاديِ والاجتماعي). لقد بَيَّنَتْ بالقرائن ارتباط حركات العنف ببيئات اجتماعية مفقَرة ومهمَّشة واتساع نطاق نفوذها وجمهورها الحركيّ في تلك البيئات. فالفقر والحرمان والتهميش والانسحاق الاجتماعي هي ما ولَّدَ الظاهرة ونَفَخَ في روحها وليس أفكارَ الدُّعاة وخطابات التجييش. بل إن فِعْلَ التحريض والتجييش نفسَه ما كان ليمتلك كل تلك الطاقة المذهلة على التأثير في قطاعات عريضة من الجمهور لو لم يخاطب وجداناً حانقاً ومكلوماً بأوضاع اجتماعية مأساوية تدفع نحو كل أشكالٍ قصوى من الرفض والنقمة والاحتجاج. . . وصولاً إلى الانتحار.

إن مقاربة ظاهرة العنف والإرهاب من مدخل التفكير في البُنى والشروط التحتية (الاجتماعية ـ الاقتصادية) تقدم فرصة لفهمٍ موضوعيٍّ صحيح للظاهرة بمقدار ما تُسَدِّدُ ضربةً للمقاربة الأمنية الاستئصالية المدفوعة إلى جنونها الأقصى والمرتكزة إلى الفرضية الخاطئة عن انحراف سلوك مُمارِسِي العنف والإرهاب، وإلى الفكرة الأكثر خطأً عن إمكانية تصويب ذلك الانحراف من طريق الرَّدع الأمنيّ العنيف! **إن الأمن الحقيقي هو عدم استخدام أدوات الأمن**

---

(١٢) مثل منظمات «الأولوية الحمراء» في إيطاليا، و«بادر ـ ماينهوف» في ألمانيا، و«العمل المباشر» في فرنسا، و«الجيش الأحمر الياباني» في اليابان. . .

(إلا عند الضرورة القصوى)، **أمن المجتمع بما هو إشباعٌ للحاجات، أي بماهو أمنٌ اقتصادي** وغذائي واجتماعي. من دون تنميةٍ وتوزيعٍ عادل للثروة، ومن دون تأمينٍ لحقوق الفئات الأقل دَخْلاً ولحقوق المَرْمِيّ بهم على هامش الاقتصاد والإنتاج، لن يكون في وسْع الأمن أن يحفظ أمناً. قد يَنْشُرُ الرعب وينتقي ضحايا يحوِّلهم إلى مُجَسَّم تمثيليّ لما سَيَلْحَقُ الجميع، لكنه ـ قطعاً ـ لن يستأصل مشاعر الحِنَق ورغبات الانتقام للنفس من الحرمان، ولن يمنع كثيرين من ركوب موجات العنف والإرهاب؛ بل هو قد يضيف سبباً جديداً إلى ترسانة المبرِّرات التي يسوقُها الداعون إلى العنف لتسويغ العنف وشَرْعَنَتِهِ.